



قدّر شير (ولا يجهض) للنهي عنه (ولا يطعن، ولا يرفع عليه بناء، وقيل لا بأس به وهو المختار) كما في كراهة السراجية. وفي جنازتها: لا بأس بالكتابة إن احتيج إليها حتى

قلت: ولعل وجه شبهة الاختلاف، والحديث الذي استدل به الشافعي على التزييع فيكون النهي مصروحاً عن ظاهره، فتأمل. قوله: (قدّر شير) أو أكثر شيئاً قليلاً. بدائع. قوله: (ولا يجهض) أي لا يطلى بالجنس بالفتح ويكسر. قاموس. قوله: (ولا يرفع عليه بناء) أي يجرم لو للزينة، ويكره لو للإحكام بعد الدفن، وأما قبله فليس بغير. إمداد. وفي الأحكام عن جامع الفتاوى: وقيل لا يكره البناء إذا كان الميت من المشايخ والعلماء والسادات أهد.

قلت: لكن هذا في غير المقابر المسبلة كما لا يخفى. قوله: (وقيل لا بأس به الخ) المناسب ذكره عقب قوله «ولا يطعن» لأن عبارة السراجية كما نقله الرجعي ذكر في تجريد أبي الفضل أن تطيين القبور مكروه، والمختار أنه لا يكره أهد. وعزاه إليها المصنف في المنح أيضاً. وأما البناء عليه فلم أر من اختار جوازه. وفي شرح المنية عن منية المفتي: المختار أنه لا يكره التطيين، وعن أبي حنيفة يكره أن يبنى عليه بناء من بيت أو قبة أو نحو ذلك، لما روى جابر: «نهى رسول الله ﷺ عن تحصيص القبور، وأن يكتب عليها، وأن يبني عليها» ورواه مسلم وغيره أهد. نعم في الإمداد عن الكبرى: واليوم اعتادوا التسليم باللين صيانة للقبور عن النيش، ورأوا ذلك حسناً. وقال ﷺ: «فما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن»<sup>(١)</sup> أهد. قوله: (لا بأس بالكتابة الخ) لأن النهي عنها وإن صح فقد وجد الإجماع العملي بها، فقد أخرج الحاكم النهي عنها من طرق، ثم قال: هذه الأسانيد صحيحة وليس العمل عليها، فإن أئمة المسلمين من المشرق إلى المغرب مكتوب على قبورهم وهو عمل أخذ به الخلف عن السلف أهد. ويتغذى بما أخرجه أبو داود بإسناد جيد «أن رسول الله ﷺ حلّ خبزاً فوضّحها بيده رأس هُتَمَانِ بْنِ تَغْلُوثٍ وَقَالَ: أَتَعْلَمُ بِهَا قَبْرَ أَبِي وَأَخِي وَأَخِي وَأَخِي مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِي»<sup>(٢)</sup> فإن الكتابة طريق إلى تعرّف القبر بها، نعم يظهر أن عمل هذا الإجماع العملي على الرخصة فيها ما إذا كانت الحاجة داعية إليه في الجملة كما أشار إليه في المصحح بقوله: وإن احتيج إلى الكتابة، حتى لا يذهب الأثر ولا يمتحن فلا بأس به، فأما الكتابة بغير عذر فلا أهد. حتى أنه يكره كتابة شيء عليه من القرآن أو الشعر أو أطراء مدح له ونحو ذلك. حلية ملخصاً.

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک ٧٨/٣ وذكره المجلوني في الكشف ٢/٢٢٢ وعزاه لأحمد وقال: وهو معروف حسن وعزاه أيضاً للوزار والطائسي والطبراني وأبي نعيم وأبي يعقوب في الاحتقاد عن ابن مسعود وقال الحافظ ابن عبد الهادي: روي مرفوعاً عن أبي إسناد سابق والأصح وقعه على ابن مسعود.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٢٠٦).

